

ملخص

من أهم الظواهر التي أصبحت تميز الاقتصاد العالمي خلال العشرية الأخيرة الماضية، هي الاتجاه المتزايد نحو إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية. فبعض النظر عن طبيعة العلاقة بينها وبين العولمة سواء كانت توافقا أو تعارضا، فإنها أصبحت تشكل ضرورة و مطلباً استراتيجياً لجميع دول العالم، وهذا بالنظر للآثار الإيجابية التي توفرها من جهة، ومواجهة المخاطر والتحديات التي يفرضها النظام الاقتصادي العالمي الجديد من جهة أخرى. في ظل هذا التوجه، تبرز الفرص التي تتاح أمام دول المغرب العربي من أجل تكوين تكتل اقتصادي يوحد سياساتها و مواقفها و قراراتها الاقتصادية، بشكل يضمن لها التفاعل الإيجابي مع التحديات الدولية والإقليمية الراهنة، و تبادلي إنعكاساتها السلبية. لكن جملة من العقبات السياسية و الاقتصادية و التقنية تحول دون تأدية هذا التكتل للدور المنوط به، والذي لم يفلح لا في تكوين إتحاد جمركي و لا سوق مشتركة و لا حتى منطقة تبادل حر مغاربية، و هذا بالرغم من توفر مقومات نجاحه وإمكانية تفعيله من طرف أعضاءه. في هذا الصدد، و من أجل إمكانية تفعيل اتحاد المغرب العربي، فإن الأمر يستدعي توفر الإرادة السياسية من أجل تهيئة الأوضاع لإعداد إستراتيجية عامة للتنمية المغاربية، والتي من خلالها قد تساهم في تحريك هذا المشروع مما يسهل الاندماج الإيجابي لأقطاره ضمن الاقتصاد العالمي.

RESUME

Les importants changements caractérisant l'économie mondiale au cours des dernières décennies ont entraîné une tendance croissante à la création de blocs économiques régionaux. Nonobstant la nature de la relation entre ces derniers et la mondialisation faisant état d'un consensus ou non, ils sont devenus une nécessité absolue et un besoin stratégique pour tous les pays du monde, et cela compte tenu des effets positifs qu'ils offrent d'une part et l'affrontement des risques et des défis posés par le nouvel système économique mondial d'autre part. À la lumière de cette tendance, émergent des opportunités qui s'offrent aux pays du Maghreb Arabe pour former un bloc économique uni qui permettra leur unification politique ainsi que leurs décisions économiques afin de prendre positivement avec les défis actuels tant au niveau international qu'au niveau régional. Ceci, afin d'éviter des répercussions négatives qui résulteraient de la déviation de ces économies nationales. Cependant à ce jour, un ensemble de contraintes politiques, économiques et techniques empêchent la formation d'un bloc qui pourrait jouer un rôle unificateur pour la création d'une union douanière, d'un marché commun ou d'une zone de libre échange maghrébine. Et ce, en dépit de la disponibilité de bases pour la réussite d'un tel projet. Aussi, afin d'assurer la possibilité d'une dynamisation de l'Union du Maghreb arabe, il devrait y avoir une volonté politique qui aiderait à préparer des assises d'une stratégie globale pour le développement du Maghreb, ceci ne manquerait pas de faire avancer un projet qui faciliterait une insertion positive des pays membres à l'économie mondiale.

المقدمة:

تميزت نهاية القرن العشرين بميل بارز نحو عولمة الاقتصاد وشموليته، والتي تهدف عمليا إلى توحيد أجزاء الاقتصاد العالمي وإلغاء الحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق عناصره ومبادلاته وحركة عوامله سواء كانت سلعاً أو رأسمالاً، عمالة أو تكنولوجياً أو غير ذلك. بمعنى إرتباط كل بلد بشبكة عالمية مالية وتجارية وتكنولوجية بالعالم الخارجي، حيث باتت الحياة مستحيلة بمعزل عن هذه الظاهرة التي تقوم بتغيير البيئة الاقتصادية وتوجيهها صوب تحرير التجارة وأسواق رأس المال وزيادة إنتاج الشركات والتغير التكنولوجي.

العولمة خلّفت ارتفاعاً حاداً المنافسة في الأسواق الدولية إلى درجة لم تترك للكليات القطرية القدرة وحدها على مواجهة رهانات هذا التنافس، الشيء الذي أدى إلى ميلاد تكتلات إقليمية لتصبح كيانات فاعلة في العلاقات الاقتصادية الدولية، من جهة أخرى قلّصت تطورات النظام الاقتصادي بصفة عامة و النظام التجاري بصفة خاصة من استقلالية السياسات الاقتصادية القطرية إذ أصبح يشكل رقياً عليها، وبهذا أصبحت العلاقات الاقتصادية الدولية اليوم تخضع إلى مسار العولمة و الإقليمية في نفس الوقت، مع الإشارة إلى أن هذين المسارين ينطبقان على كل أبعاد الاقتصاد الدولي سواء الإنتاجية، أو المالية، أو التجارية.

فالملاحظ في زمن العولمة قد وافق على تكوين تكتلات اقتصادية وتعاطم حجمها ومجالها، وهو ما يدل حتماً على أنه لا مكان للدول في العولمة إن لم تندمج في فضاءات اقتصادية. وأن التكتلات هي إحدى دوافع العولمة لأنها تهدف إلى تنشيط التبادل والمتاجرة والاستثمار، فأصبح بروزها في تزايد مستمر هذا ما يدل على قوة العوامل التي دفعت إلى وجودها.

بلدان المغرب العربي لا يمكنها أن تبقى بمعزل عن هذه التطورات، بل وجدت نفسها إذن معنية بمزايا هذه الديناميكية أو الحركية المضاعفة (العولمة- الإقليمية)، و من ثم فإن انفتاح اقتصادياتها أضحت أمراً لا مفر منه، لا سيما و أنها تواجه اليوم عدة تحديات داخلية وخارجية من أجل إستيعاب وإدراك الرهانات الموجودة على المستوى الدولي.

في ظل هذه الظروف والخضوع بالأساس لتأثيرات ظاهرة العولمة و الإقليمية، تبرز الفرص التي تتاح أمام الدول النامية بصفة عامة و الدول المغاربية بصفة خاصة من أجل التوجه نحو تجسيد و تفعيل التكامل الاقتصادي فيما بينها من أجل مساندة التحولات و التغيرات الاقتصادية المفروضة على الصعيد العالمي.

ففي ظل العولمة والتحوّلات الجذرية التي يعرفها الاقتصاد العالمي وبالأخص التوجه نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وأمام هذه الوضعية تبرز الإشكالية في التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هو دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية في ظل العولمة ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور هي:

1- الإطار النظري للتكامل الاقتصادي.

2- العولمة و التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

3- اتحاد المغرب العربي في ظل العولمة.

1- الإطار النظري للتكامل الاقتصادي:

1.1- مفهوم التكامل و التكتل الاقتصاديين.

يثير موضوع التكامل الاقتصادي في جوانبه النظرية العديد من النقاط التي تحتاج إلى إيضاح و بالأخص من حيث المدلول و المحتوى الفكري لهذا المصطلح.

1.1.1 - ماهية التكامل الاقتصادي:

إن كلمة تكامل *Intégration* كلمة ذات أصل لاتيني و ابتدئ استعمالها عام 1620م في قاموس أكسفورد الانجليزي،¹ فهي تعني جعل الأجزاء المتفرقة كلا متكامل لتصبح كوحدة متكاملة، وتكامل الشيء يعني بوجه عام جعل الأجزاء كلا واحدا وأن تحول وحدات كانت سابقا منفصلة المكونات إلى نظام أو جهاز متناسق.²

فالتكامل في منظوره اللغوي يشير إلى تجميع أجزاء الشيء أو تجميع أشياء مختلفة مع بعضها البعض لتؤدي وظيفة معينة، و بالتالي فان التكامل الاقتصادي معناه تكاثف الجهود في مجال الاقتصاد من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة.³

ومصطلح التكامل الاقتصادي يعود إلى نظرية التكامل الاقتصادي التي كانت معروفة في الفكر الاقتصادي الليبرالي للبلدان الرأسمالية الصناعية، وقد أوضح فيصل ماخلوب (F.MACHLUP) في سنة 1979م، مصطلح التكامل الاقتصادي، قد ظهر لأول مرة في أدب التاريخ الاقتصادي مع فينر (Viner) سنة 1950م، الذي يعود له الفضل في وضع أساس نظرية الإتحاد الجمركي.⁴

ومن الملاحظ في هذا المجال، أنه ليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين على مفهوم اقتصادي وحيد للتكامل، حيث تعددت التعاريف الخاصة به و تنوعت من حيث المنهجية و الهدف والسياسات و المراحل، ويلاحظ ذلك عند تتبع مدلول التكامل عند الاقتصاديين، حيث نجد أن اختلافهم في التعريف يعود إلى اختلاف المناهج المتبعة في التحليل.

يرى الاقتصادي « ميردال » أن مفهوم التكامل الاقتصادي عبارة عن: " العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطني بل أيضا على المستوى الإقليمي".⁵

أما الاقتصادي « بيلا بلاسا » فهو يرى مفهوم التكامل الاقتصادي أكثر تحديدا، إذ يعرفه على أنه عملية وحالة في آن واحد فهو عملية لأنه ينطوي على التدابير والإجراءات والوسائل التي تستخدم في إنجاز العملية التكاملية، وهو حالة لأنه يعمل على إلغاء صور التفرقة بين اقتصاديات الدول الأطراف و ينقلها من حالة تفرقة و تمايز إلى حالة تلاحم وانسجام.⁶

2.1.1 - تعريف التكتل الاقتصادي الإقليمي:

يعرف التكتل الاقتصادي على أنه: " درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تربطها في النهاية مصالح اقتصادية مشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول".⁷

فالتكتل الإقليمي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء، فهو يعبر عن تطابق الجانب النظري مع الجانب العملي فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي. ويعبر مفهوم التكتل الاقتصادي أيضا عن مستوى معين من مستويات التكامل الاقتصادي وهو يمثل صورة من صور هذا التكامل.⁸

ويقصد أيضا بالتكتل الاقتصادي على أنه: " تنظيم تعاوني يرمي إلى إحلال منطقة موحدة مكان بلدان متفرقة، وذلك بقصد تمكينها من وضع و تنفيذ سياسات اقتصادية ساعية إلى تطبيق مبدأ التكامل الاقتصادي و هادفة إلى إزالة القيود الإدارية و الحواجز الجمركية التي تعيق عمليات التعاون الاقتصادي و التبادل التجاري فيما بينها".⁹

و بالنظر إلى مفهوم الإقليمية، يمكن تعريفها على أنها: " الهيئات التي تضم في منطقة جغرافية معينة عددا من الدول تجمع بينها روابط التجاور، و المصالح المشتركة، و التقارب الثقافي و اللغوي، تتعاون جميعا على حل ما قد ينشأ فيها من منازعات حلا سلميا و حماية مصالحها و تنمية علاقتهما الاقتصادية و الثقافية".¹⁰

أما فيما يخص لفظ الإقليمية المتداول في إطار الاقتصاد الدولي فهو يعبر عن: " مجموع العلاقات الاقتصادية المتينة بين مجموعة من الدول التي تنتمي إلى نفس المنطقة الجغرافية (أوروبا، شمال أمريكا، جنوب شرق آسيا) وهذا بالمقارنة مع بقية العالم".¹¹

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه لا يجوز النظر إلى مفهوم الإقليمية خاصة في مجال التجارة باعتباره أمراً مستحدثاً أو مرتبطاً بالمفهوم المعاصر للعالمية، فلقد بزغت التوجهات المبكرة للإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في ظل عملية إعادة هيكلة التنظيم الدولي.¹²

2.1- مراحل التكامل الاقتصادي:

من وجهة نظر التحليل الاقتصادي للعمليات التكاملية فرق العديد من الباحثين بين درجات التكامل الاقتصادي، حيث نجد مفكري النظرية النيوكلاسيكية يرون أن التكامل الاقتصادي يمر من خلال خمسة مراحل أساسية حيث يبدأ باتفاقية التجارة التفضيلية، ثم منطقة التجارة الحرة، فالإتحاد الجمركي، ثم السوق المشتركة وصولاً إلى الإتحاد الاقتصادي.¹³ في حين يرى البعض الآخر أن درجات التكامل تشمل فقط على منطقة التجارة الحرة، الإتحاد الجمركي، الوحدة الاقتصادية. كما يضيف فريق ثالث من الاقتصاديين الإتحاد النقدي.

وهكذا فان درجات التكامل الاقتصادي تتحصل في الآتي:

1.2.1- إتفاقية التجارة التفضيلية:

تعني إتفاقية التجارة التفضيلية مجموع الإجراءات التي تتخذها دول معينة لتخفيف القيود التي تعرقل تبادل المنتجات فيما بينها، كأن تتفق مثلاً دول منطقة معينة على إلغاء نظام الحصص الذي تخضع له المبادلات التجارية فيما بينها مع بقاء الرسوم، أو تتفق دول معينة على أن تعطي بعضها بعضاً امتيازات جمركية متبادلة، بمعنى آخر هناك تفضيلات جمركية بين دول منطقة معينة، حيث من بين أفضل الأمثلة التي تخص الترتيبات التفضيلية هو نظام تفضيل الكومنولث البريطاني المؤسس في عام 1932.

2.2.1- منطقة التجارة الحرة:

وهي أبسط مراحل التكامل الاقتصادي، يتم فيها تحرير المبادلات التجارية بين الدول الأطراف بإلغاء التعريفات الجمركية و القيود الكمية على تدفق السلع فيما بينها، و في نفس الوقت تحتفظ كل دولة عضو بحقوقها في فرض ما تراه مناسباً من قيود على باقي دول العالم خارج منطقة التجارة الحرة، وأبرز صور المناطق الحرة منطقة التجارة الحرة الأوروبية، وتضم سبع دول بحيث أنشئت بموجب معاهدة ستوكهولم عام 1959 و يطلق عليها اختصاراً "الافتا".¹⁴

3.2.1- الإتحاد الجمركي:

وهو مستوى أكثر تقدماً من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريفات الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية، وهذا يعني أن الدول الأعضاء تتفق على إزالة جميع القيود على التجارة فيما بينها، ووضع سياسة تجارية موحدة بالنسبة للدول الداخلة في الإتحاد الجمركي، كما يساعد على تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بحيث تستفيد كل دولة من الميزات التفضيلية التي تتمتع بها في إنتاج السلع والخدمات.

4.2.1- السوق المشتركة:

تتضمن السوق المشتركة إلى جانب الخصائص اللازمة لتوافرها في الإتحاد الجمركي، على خاصية حرية انتقال عناصر الإنتاج- العمل و رأس المال- بين الدول المشتركة الأعضاء. والمثال الواضح في هذا الشأن هو السوق الأوروبية المشتركة، حيث أزيلت القيود على حركة العمل و رأس المال تماماً بين أعضاء السوق في عام 1993.¹⁵

5.2.1- الإتحاد الاقتصادي:

يعد الإتحاد الاقتصادي أكثر مراحل التكامل الاقتصادي تقدماً حيث لا تنطوي فقط على كل ملامح و جوانب السوق المشتركة و إنما تتضمن أيضاً ما يسمى بتكامل السياسات (Policy integration)، حيث تسعى كل الدول الأعضاء مجتمعاً إلى اكتمال إتباع سياسات مالية و ضريبية و نقدية و تجارية و إنتاجية بل و اجتماعية موحدة، تهدف إلى تحقيق التنمية و الإستقرار الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء.

6.2.1- التكامل الاقتصادي التام (الإندماج الكامل):

التكامل الاقتصادي التام هو آخر مرحلة يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل الاقتصادي، حيث أن هذه المرحلة تبدأ بما سبق تحقيقه عبر مراحل التكامل السابقة ليضاف إليها مايلي:¹⁶

- توحيد السياسات الاقتصادية كافة.

- إيجاد سلطة إقليمية عليا.

- عملة موحدة تجري في التداول عبر دول المنطقة المتكاملة.

وفي هذه المرحلة تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية، وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا.

3.1- آثار التكتلات الاقتصادية:

يعتبر الاقتصادي الأمريكي "جاكوب فاينر" هو أول من وضع الأساس لتقييم جهود التكامل الاقتصادي من وجهة النظر التحليلية. وذلك من خلال اقتراحه لمفهومين هما خلق التجارة، و تحويل التجارة لغرض تقييم آثار التكامل.¹⁷ أن للتكتل الاقتصادي نوعين أساسيين من الآثار والتي تكون ساكنة أو ديناميكية، و فيمايلي عرض لكل منهما:

1.3.1- الأثر الساكن للتكتل الاقتصادي:

وينطوي هذا الأثر على معاملات مختلفة بين الدول الأعضاء و الدول غير الأعضاء، و يمكن أن يؤدي إلى تغير في نمط التجارة بين الدول الأعضاء و الدول غير الأعضاء، و هناك نوعان من الآثار الناتجة عن التحليل الساكن يسمى الأول بخلق التجارة و هو أثر إيجابي أما الأثر الثاني فيسمى تحويل التجارة و هو أثر سلبي، مما يجعل الأثر الصافي الناتج عن حصيلة هذين الأثرين غامضا بصفة عامة، و يحدث الأثر الساكن بنوعيه في الأجل القصير.¹⁸

- الأثر الخاص بخلق التجارة:

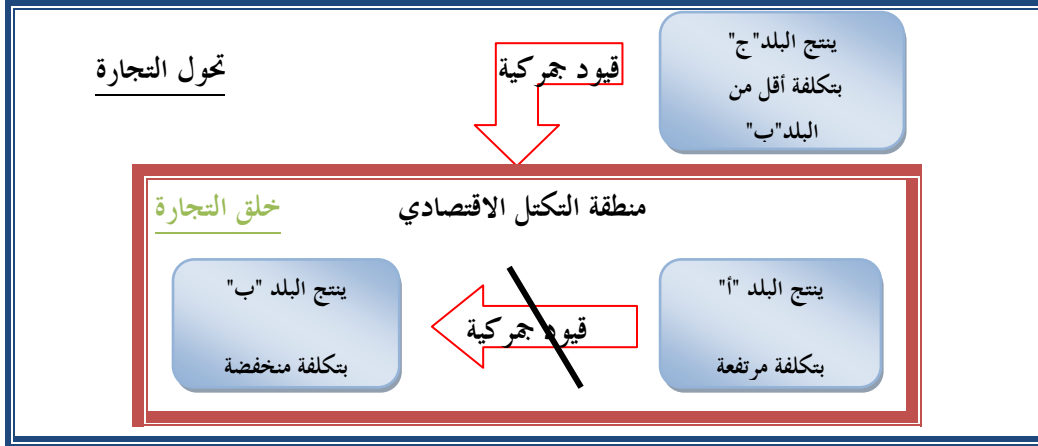
و هو يعني ازدياد الطلب على الواردات نتيجة للتخفيضات الجمركية بصورة مشابهة لزيادة الكمية المباعة اثر انخفاض الأسعار، وهو أثر إيجابي يزيد من الرفاهية الاقتصادية، يحدث عندما يتم نقل سلعة معينة من منتج محلي تكون تكلفته أعلى إلى عضو في التكتل تكون تكلفته أقل، وهذا الانتقال يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد نتيجة لحرية التجارة بما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية.¹⁹ والتعمق في التخصص الدولي يؤدي إلى خلق مزيد من التبادل والتجارة الدولية والتي تؤدي بدورها إلى تحقيق مكاسب على مستوى الإنتاج والاستهلاك ومن ثم تتحسن الرفاهية الاقتصادية بين الدول الأعضاء.²⁰ ولا يقف عند هذا الحد بل يؤدي تعميق التخصص على أساس الميزات النسبية في دول الإتحاد الجمركي إلى تحسن مستوى الرفاهية بالدول غير الأعضاء، وذلك لان زيادة الدخل بدول الإتحاد الناجم عن خلق التجارة يؤدي جزئيا إلى زيادة الواردات من الدول خارج الإتحاد.²¹

- الأثر الخاص بتحويل التجارة:

أي تحويل الطلب على الواردات من مراكز الإنتاج ذات التكلفة المنخفضة نسبيا خارج التكتل إلى المنتجين الأعلى تكلفة داخله و هو أثر سلبي على الرفاهية الاقتصادية حيث يحد منها، فهذا الأثر يحدث عند انتقال السلعة من منتج غير عضو في التكتل ذي التكلفة الأقل إلى منتج عضو في التكتل ذي التكلفة المرتفعة، وهذا الانتقال يحدث نتيجة لتحرير التجارة و ما ينتج عنه من إعادة تخصيص الموارد وهو ما يؤدي إلى انخفاض في الرفاهية الاقتصادية.²²

و الشكل الموالي يوضح باختصار كل من آلية خلق و تحويل التجارة:

شكل رقم 01: آلية خلق و تحويل التجارة



المصدر: د. أحمد الكواز و آخرون، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي، مجلة جسر التنمية، العدد 81، مارس 2009، ص 8.

على الموقع الإلكتروني: <http://www.arab-api.org/devbrdg/brdg803.htm>

- صافي الأثر:

- إن ما ينتج عن الفرق بين هذين الأثرين يطلق عليه صافي الأثر، و هو يعتبر غير واضح، إذ يمكن أن يكون سالبا أو موجبا، و هذا يتوقف على عوامل مختلفة أهمها:²³
- تكامل الهياكل الإنتاجية للدول الأعضاء في التكتل.
- تقارب هياكل الأسعار في الدول الأعضاء مع هياكل شركائها التجاريين الرئيسيين، حتى لا يكون تحويل التجارة من خارج دول التكتل أعلى من نمو التجارة داخله.
- تقارب مستوى الأداء و الإستقرار الاقتصادي بين الدول الأعضاء في التكتل و ذلك لتقليل استقطاب المنافع إلى دولة واحدة أو عدد محدود من الدول الأعضاء على حساب الآخرين.
- وهناك مجموعة من القواعد يمكن الاسترشاد بها في تقدير إمكانية تغلب الآثار الإيجابية من خلق التجارة على الآثار السلبية من تحويل التجارة بين مجموعة من الدول على النحو التالي:²⁴
- كلما زادت نسبة التجارة المتداولة فيما بين الدول الأعضاء في الإتحاد مقارنة بنسبتها مع الدول غير الأعضاء كبر احتمال زيادة الرفاهية الاقتصادية نتيجة إقامة الإتحاد الجمركي.
- كلما صغر نصيب حجم التجارة الخارجية في التجارة الكلية لكل دولة قبل قيام الإتحاد كبر احتمال زيادة الرفاهية الاقتصادية نتيجة اثر خلق التجارة.
- كلما زادت درجة التنافس بين منتجات الدول الأعضاء قبل قيام الإتحاد (أي أن تكون السلع المنتجة من قبل الصناعات ذات التكلفة العالية في أطراف الإتحاد المختلفة متماثلة) زادت المكاسب الناتجة عن أثر خلق التجارة و قلت الخسائر الناجمة عن أثر تحويل التجارة. و كلما ضعفت الإزدواجية أو التنافسية بين المنتجات في دول الإتحاد قلت فرص ترشيد تخصيص الموارد و بالتالي قلت النتائج الإيجابية من خلق التجارة.
- كلما اتسع نطاق الإتحاد و ازداد عدد الأقطار الأعضاء في الإتحاد زادت المكاسب الناجمة عن قيام الإتحاد.
- كلما ارتفع مستوى الرسوم الجمركية التي كانت تفرضها البلاد الأعضاء قبل قيام الإتحاد عن مستوى الرسوم الجمركية المفروضة بعد قيام الإتحاد زادت المكاسب نتيجة أثر خلق التجارة، و قلت الخسائر نتيجة أثر تحويل التجارة.

2.3.1- الآثار الدينامكية:

تمثل هذه الآثار في مجموعة تغيرات سواء كانت مرتبطة بالعوامل الخاصة بمؤشرات الأداء أو متعلقة بالهياكل الاقتصادية لدول التكتل، فالتكتل الاقتصادي يترتب عنه عدة آثار على الاقتصاد المتكامل المتمثلة في:²⁵

- آثار اتساع حجم السوق:

حيث ينجم عن اتساع حجم السوق مجموعة من المزايا أهمها الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية نتيجة لتشجيع إقامة وتوسيع الوحدات الإنتاجية على أسس اقتصادية سليمة، كما أنه يحقق:

1- الاستفادة من وفوات النطاق الواسع والتي تنقسم بدورها إلى:

◀ وفورات خارجية: وهي تلك الوفورات التي تشترك فيها عدة وحدات إنتاجية في صناعة ما أو عدة صناعات.

◀ وفورات داخلية: هي تلك الوفورات المتحققة للوحدة الإنتاجية نتيجة لتوسعها في الحجم.

2- ازدياد المنافسة والقضاء على الاحتكار مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار وتحسين مستوى الإنتاج واستبعاد المنتجين ذوي التكلفة الأعلى، مما يدفع إلى إقامة وحدات إنتاجية ذات كفاءة عالية.

3- زيادة التبادل التجاري والقضاء على مخاطر العمليات التجارية بين الدول المتكاملة، إذ أنه بوجود التكامل بصورة الإتحاد الجمركي أو أي صورة أرقى تزول تلك التعقيدات التي تتسم بها التنظيمات الإدارية المفروضة على التجارة الخارجية التي قد تنجم عنها مخاطر عدة تؤدي إلى تأخر العمليات التجارية والإنتاجية.

4- زيادة النشاط الاستثماري وارتفاع معدلات النمو وذلك بزيادة الاستثمارات في صناعات التصدير وتشجيع رأس المال الأجنبي الخاص على الاستثمار المباشر في منطقة التكامل وذلك لإتاحة الفرصة للصناعات الناشئة للاتساع وإنشاء صناعات لم يكن إنشاؤها ممكنا قبل التكامل.

- آثار التكامل على العمالة والأجور:

يعمل التكامل الاقتصادي على توظيف عناصر الإنتاج غير المستغلة وذلك في إطار حرية انتقال عناصر الإنتاج والتي تؤدي بالإضافة إلى تنسيق السياسات الإنتاجية إلى التخصص وتقسيم العمل بناء على المزايا النسبية، كما أن التكامل يعمل على تحسين الإنتاج وزيادته مما يزيد من نسبة توظيف عناصر الإنتاج والعوائد التي تحصل عليها.

- آثار التكامل على الاستهلاك وتوزيع الدخل:

يؤدي التكامل إلى انخفاض أسعار بعض السلع ورفع مستوى الاستهلاك نتيجة توسع الإنتاج وطبيعة السلعة وحجم التحول في الأسعار والدخول، وتؤدي هذه الآثار على الأسعار والدخول إلى التأثير على الأفراد داخل منطقة التكامل وداخل كل قطر بطرق مختلفة مما يؤدي إلى إحداث توزيع الدخل بين الأقطار المتكاملة بدرجات مختلفة.

- آثار التكامل على التبادل مع العالم الخارجي:

يؤدي التكامل الاقتصادي إلى إحلال التبادل التجاري بين الدول التي تحقق بينها التكامل محل التبادل التجاري الخارجي مع الدول الأخرى إلى حد ما، كما أن التكامل يؤثر على هيكل الصادرات من حيث التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي، فتزداد نسبة السلع المصنعة ونصف المصنعة على حساب السلع غير المصنعة و المواد الأولية واكتساب هذه السلع أسواقا جديدة، كذلك فإن الدول المتكاملة تستطيع معا الحصول على أسعار وأفضل لصادراتها ووارداها على حد سواء.

2- العولمة و التكتلات الاقتصادية الإقليمية:

1.2- الجانب المفاهيمي للعولمة:

تظهر الدلالات اللغوية للعولمة إلى معنى محدود و هو جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من حيز المحدود إلى آفاق اللامحدود، و اللامحدود هنا يعني العالم كله فيكون إطار الحركة والتعامل و التبادل و التفاعل، على إختلاف صورته الاقتصادية

و السياسية و الثقافية وغيرها، متجاوزا الحدود الجغرافية المعروفة للدول المختلفة، غير أن تعريف العولمة لا يقتصر على ذلك، أي مجرد نقل الحركة أو الفعل إلى النطاق العالمي بشكل محايد، و إنما تعرف العولمة بأنها تعميم نمط من الأنماط الفكرية و السياسية و الاقتصادية على نطاق العالم كله.²⁶

والمستوى الاقتصادي للعولمة يعتبر الأكثر أهمية حيث يسود من خلاله عدة توجهات مثل: الإفتتاح الاقتصادي العالمي، تحرير التجارة، زيادة انتشار الاستثمار الأجنبي، التخصص، ضخامة التدفقات النقدية بين الدول.²⁷

كما أن العولمة في جانبها الاقتصادي اتخذت شكل تيار متصاعد من أجل فتح الأسواق، و انفتاح كل دول العالم على بعضها البعض، و قد تنامي هذا التيار مع تزامن التوجه من أجل تحديث و تطوير بنية الإنتاج في اقتصاديات السوق المتقدمة، و تصدع نظم الإنتاج في اقتصاديات دول التخطيط المركزي و تحولها إلى اقتصاد السوق،²⁸ فالبعد الاقتصادي للعولمة يقوم على أساس التوجه الإيديولوجي للبرالية الجديدة التي تركز على قوانين السوق، و الحرية المطلقة في انتقال السلع و الأموال و الأشخاص و المعلومات في الاقتصاد.²⁹

2.2- طبيعة العلاقة بين العولمة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية.

لقد لوحظ في سير العلاقات الاقتصادية الدولية أنه مع تزايد الإلتجاه إلى العولمة الاقتصادية زاد الإلتجاه أيضا نحو الإقليمية، حيث يتضمن الإلتجاه الأول بصفة خاصة في تحرير التجارة الدولية على مستوى عالمي و الذي يكون من خلال إطار متعددة الأطراف متمثلا في منظمة التجارة العالمية، أما الثاني فيكون تحرير التجارة فيه على مستوى إقليمي، وهذا ما أدى إلى إثارة التساؤل حول مدى التوافق و التضاد و التداخل بين توجهات كل من العولمة و التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

1.2.2- التكامل و التناقض بين العولمة و التكتلات الاقتصادية الإقليمية:

إن أهم ما يميز العلاقات على مستوى الاقتصاد العالمي حاليا هو سيادة نمطين في مسار هذه العلاقات، حيث يتجلى النمط الأول من خلال النزعة العالمية نحو تكوين تكتلات إقتصادية إقليمية عملاقة بين مجموعات الدول التي تكون على الأغلب متجانسة إقتصاديا و إجتماعيا و سياسيا، تتكون في إطار هذا النمط ترتيبات إقليمية جديدة تشكل نظما إقليمية أكثر فاعلية في النظام الاقتصادي العالمي المعاصر. أما النمط الثاني فيتجلى من خلال السعي لإقامة علاقات اقتصادية حرة على المستوى العالمي و إزالة الحدود الفاصلة بين الاقتصاديات القومية.³⁰

يتفق الباحثون على أن الإقليمية هي حالة وسيطة بين المحلية التي تدفع بالأفراد و الجماعات و المؤسسات لتضييق نطاق اهتماماتها سواء السياسية أو الاقتصادية، بحماية صناعاتها، و بين العولمة التي تستهدف تحطيم الحدود الجغرافية و الجمركية، و تسهيل نقل الرأسمالية عبر العالم كله كسوق كوني. و هذه الحالة الوسيطة تنصرف إلى التفاعلات الإقليمية سواء على المستوى القاري أو على مستوى الأقاليم الفرعية، و تهدف إلى تدعيم التكامل و الإندماج في المجالات الاقتصادية و الفنية و السياسية و الأمنية و الثقافية بالدرجة التي تقل من التبعية للعالم الخارجي دون الانعزال عنه.³¹

ولقد أدى التزامن و التداخل في طبيعة اللتزامات و المزايا بين الإطارين الإقليمي و المتعدد الأطراف، إلى إثارة التساؤلات حول مدى التوافق و التضاد بين توجهات التكتلات الإقليمية و ما قد تؤدي إليه من سياسات حمائية جديدة في إطار التكتل ضد من هم خارجه، و بين توجهات منظمة التجارة العالمية القائمة على إزالة العوائق أمام تدفق التجارة و تعميم و تبادل التنازلات.

و بهذا يمكن للإقليمية بهذا الشكل أن تتعارض مع الإطار متعدد الأطراف و خصوصا أن حولة أوروغواي بآثارها المتشعبة و اتفاقها التي مثلت صفقة متكاملة غير مسبوقة على صعيد تحرير التجارة الدولية، قد أعطت دفعة قوية للإطار متعدد الأطراف، و كان المفترض من وجهة نظر البعض أن يؤدي ذلك إلى الانتقاص من جاذبية الإطار الإقليمي، إلا أنه ظهر عكس من ذلك، حيث ازدادت التكتلات الاقتصادية الإقليمية بشكل كبير.³²

من هنا فالقضية الأساسية المتعلقة بالترتيبات الإقليمية في إطار منظمة التجارة العالمية تكمن في مدى ملائمة القواعد القائمة ضمن أحكام و اتفاقية المنظمة، بحيث تكفل ضمان تحقيق التوافق والتكامل بين الإطارين، لتصبح الترتيبات الإقليمية بمثابة قوة دفع لتعزيز تحرير التجارة العالمية في إطار متعدد الأطراف.³³

في الواقع إن الترتيبات التجارية الإقليمية مثلت شقا خلافا في أعمال مؤتمر هافانا لعام 1947، الذي أسفر عنه صياغة ميثاق المنظمة الدولية للتجارة وقتئذ، ولقد استمرت الترتيبات التجارية الإقليمية محل خلاف طيلة تاريخ اتفاقية الجات، السابق على إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام 1995، و لقد ازدادت المخاوف مؤخرا خاصة في أعقاب ظهور المنظمة إلى الوجود، بعد مضي قرابة نصف قرن من تاريخ اقتراح إنشائها للمرة الأولى، من الأثر السلبي للترتيبات الإقليمية على الإطار متعدد الأطراف الذي تم التوصل إليه بعد مفاوضات طويلة، بسبب تزايد عدد واتساع نطاق الترتيبات الإقليمية.

انطلاقا من هذا الوضع السائد، و كنتيجة للتوسع المطرد في التكتلات الإقليمية، وتشابك علاقاتها بالإطار متعدد الأطراف متمثلا في منظمة التجارة العالمية، أدى هذا إلى طرح العديد من الآراء حول طبيعة هذه العلاقة ومستقبلها والتي انتهت بظهور رأيين أساسيين:

◀ الرأي الأول:

والذي يرى أن العولمة و الإقليمية ظاهرتين متعارضتين و تحليلها يتضمن بأن التوجه الإقليمي الذي أخذت به كثير من دول و مناطق العالم سيعمل على مزيد من التنسيق الداخلي بين دول الأعضاء و مزيد من الإكتفاء الذاتي الإقليمي لأطرافه، الأمر الذي يعني أن التوجه الإقليمي يسير نحو إيجاد كتل اقتصادية شبه مغلقة على أصحابها و من ثم فالعلاقة الأكثر احتمالا أن تسود بين هذه التكتلات الإقليمية هي علاقة الحروب التجارية المستمرة.³⁴ و بهذا فحسب هذا الرأي فان التكتلات الإقليمية ستؤدي في النهاية إلى تفتت النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف(المنظمة العالمية للتجارة) من خلال تبادل المزايا و الأفضلية في إطار التكتل، وفرض سياسات حمائية تجاه الأطراف خارج إطاره، سواء كانت دول منفردة أو تكتلات أخرى.³⁵

و لقد استند هذا الرأي في وجهة نظره على مجموعة من الحجج نذكر منها مايلي:³⁶

- أحصت دراسة إقتصادية عدد الاتفاقيات الدولية التي وقعت بين دولتين أو أكثر بهدف إقامة منطقة تجارة حرة في السنوات الخمسين الأخيرة بنحو 153 اتفاقية و نصف هذه الإتفاقيات تم التوصل إليه خلال العقد الأخير من القرن العشرين.
- توصلت الدراسة الاقتصادية إلى أن ستين بالمائة من التجارة العالمية الحالية إنما تتم داخل التجمعات الإقليمية أو بين بعضها البعض.
- إن الدول تمضي قدما في طريق الإقليمية و هو ما يتضح إلى و جود قائمة من الأهداف المرتبطة بجدول زمنية متفق عليها داخل كل كيان إقليمي و أن هذه الأهداف الزمنية تمثل في الحقيقة الظاهرة لمستقبل الكيان الإقليمي كما يراه أعضاءه، وفي المقابل تفتقد العولمة مثل هذه الرؤية الأمر الذي يجعل الإقليمية ذات تأثير و وزن أكبر في المستقبل.

◀ الرأي الثاني:

و الذي يرى بأن الإقليمية ليست متعارضة مع العولمة، حيث تركز على أن الإقليمية ما هي إلا مرحلة وسيطة في مسار الانتقال من اقتصاد الدول القومية إلى اقتصاد العولمة و أن اتجاه الإقليمية لم يكن بمقدوره أن يقطع هذه الخطوات بدون العولمة. فالعولمة هي التي دعمت التوجه الإقليمي باعتباره مرحلة انتقالية. كما يعتقد هذا الرأي بأن مثل هذه التكتلات الإقليمية ستساهم في النهاية في تعزيز النظام التجاري الدولي وتحريره من خلال تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بين هذه التكتلات، وتعميم الأفضليات الممنوحة لأعضاء التكتل على سائر أعضاء منظمة التجارة العالمية.

و لقد استند هذا الرأي بدوره في وجهة نظره على مجموعة من الحجج نذكر منها مايلي:

- إن مبدأ التعاون الإقليمي مسموح به ضمن اتفاقيات الجات و قواعد عمل منظمة التجارة العالمية، أي أن العولمة تعترف بالإقليمية ووضعت كل قواعد لتنظيمها هذا من جانب، و من جانب آخر فان العولمة باعتبارها ذات طابع ديناميكي تفرض أن يستمر توجه

الإقليمية لفترة طويلة، لأن العولمة بطبيعتها لم تصل إلى مرحلة الإستقرار و من ثم فالإقليمية ستظل مصاحبة للعولمة ليس كجزء منها و ليس كظاهرة متعارضة معها و لكن باعتبارها ظاهرة ضرورية.

- إن تحرير النظام المالي العالمي في ثمانينات و تسعينات القرن العشرين أوجد نوعا من المنافسة على جذب الاستثمارات الأجنبية، هذه المنافسة كانت تزداد حدة بالتدرج، و نتيجة لهذه المنافسة تم التوجه نحو الإقليمية بمعنى أن عقد الاتفاقات الإقليمية في التسعينات كان يهدف أساسا إلى هئية منطقة إقليمية لجذب أكبر حجم ممكن من الاستثمارات الأجنبية، وهذا فالإقليمية أداة للتعامل مع العولمة.

- إن تأثيرات العولمة تراها كثير من دول العالم قوية، و يصعب على الدول فرادى أن تتعامل معها ومن هنا كان اختيار الإقليمية كأداة تستخدمها الدول لتقوية نفسها في مواجهة تأثيرات العولمة بما يمكنها من امتلاك القدرة على التكيف. أي أن الإقليمية هي قوة تفاوضية للدول التي تسعى للتعامل مع العولمة سواء التعامل مع أسواق المال العالمية أو الشركات متعددة الجنسيات .. الخ.

و يمكن القول بأن الحكم على التكتلات الإقليمية و مدى موافقتها مع الإطار متعدد الأطراف ليس بالأمر السهل حيث يستوجب النظر إلى مجموعة من الأبعاد تتمثل بالأساس في البعد القانوني والبعد الاقتصادي وأخيرا بعد القانون الدولي، والتي يمكن إدراجها كمايلي:³⁷

- يتمثل البعد القانوني للتكتلات الإقليمية في مدى التشابه أو التعارض بين الأهداف التي تسعى التكتلات الإقليمية لتحقيقها و مدى تعارضها مع الإتفاقيات متعددة الأطراف، وذلك لأن التكتلات الإقليمية تعتمد إلى حد كبير على مدى التجاوب بين الدول لتحقيق الإندماج، حيث تهدف كلا من التكتلات الإقليمية و الإتفاقيات متعددة الأطراف إلى تحرير التجارة.

- يتمثل البعد الاقتصادي في مدى مساهمة التكتلات الإقليمية في خلق و تحويل التجارة بين الدول الأعضاء، فإذا أدى التكامل بين الدول إلى خلق التجارة فانه بذلك يكون قد ساهم مساهمة إيجابية في دعم اقتصاديات الدول الأعضاء، و العكس أيضا صحيح فان التكامل الإقليمي قد يؤدي إلى تحويل تجارة أحد أعضائه من شركاء أكفاء خارج الإقليم إلى شركاء أقل كفاءة داخل الإقليم، و يعتبر هذا من الآثار السلبية للتكامل الاقتصادي و التي تحد من فرص الرخاء سواء العالمي أو داخل الإقليم.

- أما بعد القانون الدولي وكما سبق الإشارة أن المادة 24 من الجات تتيح لترتيبات التكتلات الإقليمية الإعفاء من شرط الدولة الأولى بالرعاية للدول خارج الإقليم و يمثل هذا استثناء رئيسيا من أهم أحكام اتفاقية الجات، و يوجد ثلاثة أسباب وراء ذلك، السبب الأول: أن الدول التي تطبق منطقة التجارة الحرة يكون لديها من الخصائص المشتركة ما يجعلها بمثابة دولة واحدة من المنظور الاقتصادي، و بالتالي فان القواعد التجارية لهذه الدول يجب أن تخضع للوائح الداخلية و ليست تلك التي يفرضها النظام العالمي، السبب الثاني ينظر العالم للتكامل الإقليمي على أنه خطوة هامة في طريق الرخاء العالمي، أما السبب الثالث فيرجع إلى الاعتقاد بأن التكتلات الإقليمية تسعى إلى تحقيق نفس الأهداف التي تسعى الجات إلى تحقيقها.

وفي إطار تقييم الترتيبات الإقليمية و علاقتها بالإطار متعدد الأطراف، نجد أن التجمعات الإقليمية تتيح عدة مزايا وتحديات، حيث أن مثل هذه الترتيبات تمكن مجموعة صغيرة من الدول ذات المصالح المشتركة من تحقيق تقدم أكبر على صعيد تحرير التجارة و زيادة فرص التعاون بينها، ومن ناحية أخرى، تمثل الإقليمية ساحة مناسبة لتطوير أنماط جيدة للتعاون بين الدول حول القضايا الجديدة التي يطرحها النظام التجاري الدولي. أما التحديات التي تطرحها الترتيبات الإقليمية، قد تضع قواعد جديدة مغايرة لأحكام التجارة في إطار دولي أو عناصر تميز جديدة، مما يثير المخاوف، كما أنها قد لا تقدم حولا نهائية للقضايا العالمية، أو تتسبب في تعقيد المفاوضات الدائرة حول هذه القضايا. فمن خلال التحليل يظهر جليا بأن الفريق المعارض للإطار المتعدد الأطراف (الرأي الأول) يرى أنه من الصعب تبرير قيام الإقليمية إلا إذا أدت إلى نتائج إيجابية المتمثلة في النمو الاقتصادي سواء للأفراد أو للدولة من خلال إزالة القيود التجارية، كما أنه لا يجب تطبيق الإتفاقيات التجارية الإقليمية التي تبقى قيود تجارية مرتفعة ضد العالم الخارجي، من هذا المنطلق، يرون أن قيام التكتلات الاقتصادية يمكن تبريرها وفقا لشروط محددة، أهمها عدم الإقتصار على الأفضلية التجارية بإلغاء الرسوم بل لا بد من

تحقيق ما يكمن تحقيقه و هذا على أساس متعدد في إطار منظمة العالمية للتجارة، كما لا بد من تعميق التجارة من خلال السماح للدول الأخرى في الإقليم بالإضمام، و أن تكون لهذه التكتلات القدرة على الإستمرار في التطور.³⁸

2.2.2- أوجه التداخل بين عمل التكتلات و آليات عمل العولمة:

إن كل من العولمة و التكتلات الاقتصادية الإقليمية، تعملان ضمن إطار نظام اقتصادي عالمي واحد، وبالتالي لا بد من وجود تداخل في وظائف كل منهما والتأثير المتبادل عن هذا التداخل يولد أوجه للتشابه والاختلاف فيما بينهما:³⁹

◀ يؤدي كل منهما إلى تحجيم دور الدولة وسلطتها الوطنية وكلاهما يعبر عن ضعف الدولة القومية وعجزها عن القيام بوظائفها الاقتصادية التقليدية بكفاءة، وبالتالي تقليص مجال سيادتها، وكلاهما يدعو إلى التوحيد الاقتصادي العالمي أو الإقليمي، وبهذا المعنى يمكن النظر للتكتل على أنه عولمة جزئية أو ما يمكن تسميته (أقلمة) تحدث ضمن إطار إقليم اقتصادي معين لتحقيق مجموعة من الأهداف منها تحقيق نوع من التوازن في تقسيم العمل الدولي المتشكك في إطار أشمل هو إطار العولمة. ولكن يمكن الفرق بينهما فيما يتعلق بدور الدولة وسلطتها الوطنية، في أن التكتل هو تفاعل ايجابي يتم بإدارة الأطراف في إحلال التعاون فيما بينها عن طريق تنظيم مؤسسات خاصة فوق قومية معترف بها في ترتيب شؤون مجموع الدول الأطراف تقوم حكومتها بتنفيذ القرارات و التوصيات دون شعور بانتقاص من سيادتها، انطلاقاً من أن ذلك يعزز قدرتها على تحقيق أهداف مجتمعتها بأفضل مما تقوم به منفردة، وباعتبارها أنها ممثلة بشكل من الأشكال في هذه المؤسسات (فوق القومية) وهذا يجعل القرارات والتوصيات التي تصدرها، تعكس بشكل كبير مصالحها الوطنية وتضمن لها سيادتها. بينما يختلف الأمر في حالة العولمة، والتفاعل هنا سلبي، والحاكم الوحيد لمدى قدرة الدولة على حفظ سيادتها هو قدرتها في ظل منافسة عالمية حادة على تكييف أوضاعها الاقتصادية مع متطلبات وآليات عمل النظام العالمي الشامل، وفي هذا الإطار يمكن اعتبار إقامة تكتلات اقتصادية، نوعاً من محاولة الخروج عن القواعد التي تحكم التعامل على الصعيد العالمي.

◀ إن كل منهما ينطلق من تبادل المنافع وزيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول المتكتلة أو العولمة التكتل من خلال آليات عمله الداخلية، والعولمة من خلال المزايا التي تمنح للدول التي تنتمي أو تنخرط في النظام الاقتصادي العالمي.

◀ إن كل منهما يسعى لإفساح المجال أمام الاستثمار المباشر، في سبيل ممارسة النشاط الاقتصادي داخل التكتل، أو على المستوى العالمي تقليصاً للهجرة وللإستفادة من مزايا الإنتاج، وعملية الاندماج بين المؤسسات والشركات الإقليمية هي ظاهرة تحدث في إطار كل من العولمة. بمحتواها العالمي والإقليمية. بمحتواها التكاملية.

◀ يعد التكامل الاقتصادي الإقليمي نموذجاً للرد على العولمة الاقتصادية، ويتم التكامل على مستويين: يتمثل المستوى الأول السعي مجموعة من الدول للانضمام إلى تكتل اقتصادي، بينما يتمثل الثاني بسعي مجموعة من الشركات المتعددة الجنسية للاندماج فيما بينها في سبيل ضمان موقع تنافسي لها على المستوى العالمي.

3.2- التكتلات الاقتصادية الإقليمية في ظل إتفاقيات التجارة العالمية:

إن النظام التجاري الدولي الجديد يقوم على مبدأين أساسيين، الأول يكمن في تحرير التجارة الدولية و توسيع منافذ الأسواق و الذي يتحقق إلا بإزالة كافة القيود و العراقيل. أما المبدأ الثاني فهو يتمحور حول تحقيق التجارة الشريفة و هذا لن يتأتى إلا بالمنافسة المتكافئة بين الأطراف، وإلغاء كافة أشكال التمييز، وتحقيق التعادل في المعاملة بين كافة المنتجات و الدول. وعندما تتحقق هذه الأهداف تكون الكفاءة أو الإنتاجية أو المزايا النسبية هي أساس الاختيار و المنافسة.⁴⁰

إلا أن هذه الأهداف تتعارض تماماً مع الاستثناءات التي أقرت في اتفاقية الجات 1947، و في دورة أورتجواي النهائية في عام 1994 و التي تقرر فيها إنشاء منظمة التجارة العالمية.⁴¹ ففي الواقع إن كل من المعاملة التفضيلية و التكتلات الإقليمية هما استثناءان من المبدأ الرئيسي الذي ينص على عدم التمييز. وهذا الاستثناء يتمثل في نصوص إتفاقيات التكتلات الإقليمية والتجارة التفضيلية.⁴²

إن المعاملة التفضيلية الممنوحة في إطار الإتفاقيات الإقليمية أتت لتمثل أهم استثناء من المبدأ المحوري للدولة الأولى بالرعاية الذي يضمن عدم التمييز بين الدول فيما يتعلق بالتجارة، و لقد تم النص على هذا الاستثناء في المادة 24 من اتفاقية الجات، حيث صيغت أحكام هذه الاتفاقية في الأربعينيات على افتراض أن التحرير الإقليمي للتجارة يمثل تنفيذا متقدما لحفض التعريفات على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، و لكن في إطار إقليمي. وبهذا فالتكتلات الاقتصادية الإقليمية قائمة بالأساس على الاستثناء من مبدأ الدولة الأكثر رعاية.

ومن الواضح أن موضوع التكامل الإقليمي لم يكن أكثر أهمية، في أي حقبة مضت، مما هو عليه الآن. فنظام التجارة العالمي الجديد، الذي نضج في ظل منظمة التجارة العالمية، سمح بقيام التكتلات الإقليمية وأعطاهها استثناء من مبادئ الجات الأساسية بهدف استيعاب تكتلات كبيرة قائمة مثل الإتحاد الأوروبي. ومن الملفت للنظر أن المادة 24 من الاتفاقية لم تستوعب التكتلات القائمة وحسب وإنما شجعت على قيام المزيد من التكتلات الإقليمية خصوصاً بين الدول النامية.⁴³

بالمقابل و من الناحية العملية فقد استخدم هذا الاستثناء الخاص بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية على نطاق واسع منذ عام 1947، وإلى غاية شهر أكتوبر من عام 2002 بلغ عدد الإتفاقيات التجارية الإقليمية المبلغة إلى الجات/ المنظمة العالمية للتجارة 255 اتفاقا إقليميا، منها 213 اتفاقا تجاريا إقليميا يستند إلى المادة 24 من الاتفاقية العامة التي تنظم الإتفاقيات التجارية الإقليمية، وداخل هذا الصنف يوجد 131 اتفاق إقليميا ساري المفعول، فيما استند 20 اتفاقا على بند التأهيل الخاص بالاتفاقيات التجارية الإقليمية للدول النامية، فيما قام 22 اتفاقا على المادة الخامسة الخاصة بالاتفاقيات الإقليمية في مجال الخدمات.⁴⁴

وبهذا تعتبر التكتلات الاقتصادية بأشكالها المختلفة من مناطق للتجارة الحرة و اتحادات جمركية، ليست إلا روابط تفضيلية يتم منحها على سبيل التبادل فيما بين الدول الأعضاء، وبالنظر إلى أن الأفضليات محصور إقرارها بحكم المادة الأولى من الجات التي تقر مبدأ الدولة الأكثر رعاية، فإن استثناء التكتلات الاقتصادية من حكم هذا المبدأ يجب أن تكون في إطار يحقق مصالح أساسية للدول الأعضاء مع عدم إغفال مصالح الدول الأخرى و التجارة الدولية في مجموعها، ترتيبا على ذلك قد تم وضع مجموعة من الالتزامات التي تقع على عاتق الدول الأعضاء المشكلة

للتكتل الإقليمي بعضها في إطار النظام الداخلي للتكتل، و البعض الآخر في الإطار الخارجي له:⁴⁵

◀ الشروط المتعلقة بالنظام الداخلي للتكتل:

وهي تتضمن نوعين من الالتزامات:

أ- الإلزام بشمول التجمع للمبادلات التجارية الأساسية بين الدول الأعضاء (المادة 8/24):

و هذا لغرض منع استثناء المنتجات التي تفرض عليها تعريف جمركية مرتفعة، وذلك لأن مثل هذا الاستثناء يعوق الآثار التنافسية التي تترتب على إنشاء الإتحاد الجمركي أو منطقة التجارة الحرة، حيث يجب أن يتضمن الإتفاق إلغاء الرسوم الجمركية، و لوائح التجارة المقيدة بالنسبة لكل التجارة تقريبا بين الدول المكونة للإتحاد أو المنطقة الحرة، إذ أن مجرد التخفيض لا يكفي لأن النص صريح في الإلغاء، سواء كان ذلك بالنسبة للتعريف الجمركية أو نظام الحصص الناتج عن لوائح التجارة المقيدة.

ب- الإلزام بتقديم برنامج لتأسيس التكتل (المادة 5/24):

التي تشترط ضرورة تقديم أعضاء التكتل الإقليمي برنامج مجلس التجارة في السلع يتضمن خطة تشمل على عنصرين هما:

- **العنصر الأول:** خطوات التأسيس المندرج للتكتل الإقليمي تكون في إطار محدود و كاف للتعرف على مضمون تدابير إنشائه.

- **العنصر الثاني:** تحديد فترة معقولة لمدة التي سيتم بحلول نهايتها إنجاز التكتل الإقليمي المعني.

وهذا يعني أنه يجب أن تتضمن أي اتفاقية نهائية للتكتل الإقليمي خطة جادة و قوية و جدول زمني يتضمن فترة زمنية معقولة.

◀ الشروط المتعلقة بالنظام الخارجي للتكتل:

أ- الإلزام بعدم التأثير سلبا على مسار تدفقات المبادلات التجارية الدولية (المادة 4/24):

بمعنى أن التكتلات الاقتصادية يجب ألا تعيق التدفقات التجارية التقليدية القائمة مع الدول الأخرى، أي أن هذه التجمعات أو التكتلات يجب أن يكون تأثيرها في نهاية المطاف العمل على خلق التجارة، وليس إلى تحويل أو انحراف المبادلات التجارية، فتأسيس التكتلات الإقليمية لابد ألا يكون على حساب مسار التجارة الدولية الذي يقتضي تنمية المبادلات التجارية و تدفقها عبر الدول فغير ذلك معناه، أن تصبح التكتلات الإقليمية أحد الحواجز التي تعيق المبادلات التجارية الدولية، وهذا ما يتنافى مع هدف الجات وهو تحرير التجارة و إلغاء كل القيود التي تعرقل التجارة الدولية.

ب- الإلزام بعدم زيادة العوائق تجاه الدول الأخرى (المادة 5/24):

وفقا لهذا الإلزام يجب أن لا تكون الرسوم المفروضة، ولوائح التجارة المقررة بالنسبة للتجارة مع الدول التي ليست طرفا في التكتل الإقليمي أعلى أو أشد قيودا من عبء الرسوم أو اللوائح السارية في الأقاليم المكونة للاتحاد أو المنطقة الحرة قبل تكوينها، و الغرض من هذا الشرط هو تفادي كل تمييز يترتب على هذه التكتلات، من خلال فرض رسوم أو قيود على الدول الأخرى تزيد على ما كان ساريا منها وقت عقد الاتفاقات، إذ أن القول بغير ذلك يؤدي إلى تحويل مجرى التجارة واستخدام التعريفات الخارجية أداة للمساومة، ويتحقق هذا الإلزام من خلال:

- الرسوم الجمركية و التنظيمات التجارية المشتركة لكل دولة من الدول الأعضاء معادلة أو مماثلة في جوهرها.

- وضع تعريفات مشتركة تلخص متوسط التعريفات القائمة في الدول الأعضاء، من أجل تلافي أية صعوبات في تقرير هذه الرسوم.

وإضافة إلى كل هذا فإن جولة أوروغواي فسرت المادة 24 أكثر، نظرا لتزايد أهمية التكتلات الاقتصادية الإقليمية في الآونة الأخيرة، حيث أكدت هذه الجولة من جديد أن الغرض من التكتل لابد أن يكون تيسير التجارة بين الأقاليم المشاركة، لا إقامة الحواجز أمام تجارة الأعضاء الآخرين وتفادي إلى حد كبير إحداث آثار عكسية على تجارة الأعضاء الآخرين.

3- اتحاد المغرب العربي في ظل العولمة:

1.3- نشأة اتحاد المغرب العربي:

لقد عرفت بلدان المغرب العربي عهدا من الوحدة في عصور تاريخية بعيدة أكثر من مرة، وخصوصا في القرن الحادي عشر تحت دولة المرابطين، ثم تحت راية دولة الموحدين وصولا إلى العهد العثماني، فعلى الرغم من احتفاظ بلدان المغرب باستقلالها الذاتي في تلك العصور، فإن من الممكن اعتبار هذه البلدان في مجموعها كوحدة متكاملة، وخصوصا من حيث أنها كانت جميعا تخضع لحكم يقوم على أساس الشريعة الإسلامية وتسود فيها أنظمة إجتماعية و اقتصادية متشابهة، وحرية لتنقل رؤوس الأموال و الأشخاص بين مختلف هذه الأقاليم.

وإذا ما نظرنا في التاريخ البعيد نجد أن إقليم المغرب العربي استفاد بلا ريب من وحدة ثقافية شديدة التجانس والتماسك. كما أنه إذا ما تمعن المرء إلى الحياة الفكرية بجزورها وآثارها الإجتماعية يكون باستطاعته أن يتعرف حتى القرن التاسع عشر إلى "سوق فكرية مشتركة" حقيقية حيث كان المفكرون البارزون في مختلف الميادين معروفين على المستوى الإقليمي، وكان الناس و الأفكار ينتقلون من مكان إلى آخر بكل حرية، يعلمون و يتعلمون في آن واحد.⁴⁶ فلقد كانت الحياة الثقافية و عملية التعلم في المنطقة المغاربية تتسمان بالحيوية الشديدة إلى أن وصلنا إلى نهايتهما مع التغلغل الاستعماري في المنطقة، حيث بدأت عملية تفتيت ثقافي و إفقار معرفي في معظم الدول أدت إلى ازدياد الأمية، و من ثم تفكيك عناصر ما كان يسمى في ذلك الوقت "الثقافة المغاربية" لتتعمق أكثر الفجوة بين الثقافات المحلية و تزيد من انقسام المنطقة المغاربية، بعدها ظهرت حركات التحرر الموجهة بصورة طبيعية لتعزيز المفهوم الوطني.

فتماشيا مع الجهد المستمر الذي بذلته القوى الوطنية لتجنيد الطاقات في نضالها ضد الهيمنة الاستعمارية، انتشرت حركة وحدوية متضامنة واسعة النطاق، على مستوى المغرب العربي، داخل منظمات مشتركة جمعت حولها كل الطاقات الوطنية المغربية مثل جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا التي تأسست في الجزائر عام 1919، ومنظمة "نجم شمال إفريقيا" وهي المنظمة الثورية المغربية التي نشأت سنة 1926.⁴⁷

ويمكن القول بأن تجسيد فكرة الاتحاد المغربي تعود إلى قبيل استقلال المغرب و تونس، التي تم رسمها بداية في "مؤتمر طنجة" بالمغرب الذي انعقد في أفريل 1958 بين ثلاثة أحزاب سياسية مغربية هي حزب الإستقلال بالمغرب، و حزب الدستور الجديد بتونس، بالإضافة لحزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر الذي يعتبر جمعية منتخبة تحظى بالتأييد العام.⁴⁸

ولقد أعطى المؤتمر مضمونا واضحا لفكرة المغرب العربي، حيث لم تعد مجرد لتنسيق الأعمال، بل أصبحت تعني العمل من أجل قيام وحدة فيدرالية بين الأقطار المغربية، و قد قرر مؤتمر طنجة إقامة المؤسسات المشتركة الفيدرالية و هي: المجلس الإستشاري للمغرب العربي منبثق عن المجالس الوطنية المحلية و تأسيس الأمانة العامة للمغرب العربي.⁴⁹

وفي سنة 1964 جرى أول اجتماع لوزراء الاقتصاد المغربية في تونس، حيث تم فيه اتخاذ قرار بزيادة التبادل التجاري البيئي و خلق منطقة التجارة الحرة بين الدول المغربية، بالإضافة إلى استحداث خلية أساسية للتعاون المغربي هي "اللجنة الاستشارية المغربية الدائمة" التي أوكلت لها مهمة بحث النواحي الفنية الخاصة بالتكامل الاقتصادي و ربط العلاقات مع مختلف المنظمات والتجمعات الإقليمية الأخرى، خاصة مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

ولقد اجتمعت هذه اللجنة حوالي سبع مرات خلال الفترة 1965-1975، كان إنعقاد آخر الدورات العادية في سنة 1967، حيث تمت فيها المصادقة على النصوص القانونية النهائية و إنشاء أمانة عامة، وكان من ضمن توصياتها العمل من أجل الوصول و الانتقال إلى التكامل المغربي، و وضع برنامج حكومي انتقالي لا يتجاوز مدة خمس سنوات. و لقد عملت هذه اللجنة من خلال دوراتها على القيام بحوالي 60 دراسة التي تخص مختلف جوانب الاستثمار و الجدوى الاقتصادية للمشروعات خاصة فيما يتعلق بالميدان الصناعي، حيث لم يتم تطبيق أو إنجاز أي دراسة أو توصية، ماعدا إنشاء القطار المغربي الذي يربط ما بين الدار البيضاء المغربية و تونس مرورا بالجزائر.⁵⁰

وبعد فشل أول هيكل سياسي للعمل المغربي المشترك، أي اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي، و مع مرور زمن من الفتور في العلاقات بين البلدان المغربية خاصة بين الجزائر و المغرب خلال الفترة 1976-1988، عاد الوعي مرة أخرى و تم الإعلان عن ميلاد اتحاد المغرب العربي بمراكش في 17 فيفري 1989، وكانت نشأته تعتبر إستجابة من قبل دول المغرب العربي لتجنب خطر التهميش الناجمة عن التحولات العالمية الجديدة و نمو التكتلات و التجمعات الإقليمية في مختلف مناطق دول العالم.⁵¹

2.3- واقع التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي.

تتضمن أقطار المغرب العربي على عوامل و مقومات من شأنها أن تعمل على تجسيد الاتحاد المغربي و تفعيله، متجاوزة بذلك كل المعوقات التي تؤول دون قيامه، و هذا في ظل تحديات تفرض على الدول المغربية تعميق التكامل و الإدماج الاقتصادي فيما بينها، من أجل تعظيم المكاسب و المنافع و تدنية المخاطر.

1.2.3- مقومات و معوقات التكامل الاقتصادي المغربي.

1.1.2.3- مقومات التكامل الاقتصادي المغربي:

إن الاتحاد المغربي يحتوي على مقومات التكتل الاقتصادي، و التي من شأنها تزيد من فاعلية التكامل الاقتصادي المغربي، حيث إذا وضعت في الإعتبار لحدث التكتل الاقتصادي المغربي كتكتل قوي بين التكتلات الإقليمية المنتشرة في ربوع الكرة الأرضية، و تتجلى هذه المقومات في:

- المقومات غير الاقتصادية:

و تكمن في العوامل الموحدة لدول المغرب العربي، والمتمثلة في وحدة اللغة والدين، و وحدة التاريخ التي تتمثل بالأساس في المشاركة في ظهور الحضارة العربية-الإسلامية والكفاح الموحد من أجل التحرر من عبودية الاستعمار، إضافة إلى الوحدة الجغرافية، و وحدة القيم الروحية، وأخيرا وحدة العادات والتقاليد.⁵²

– المقومات الاقتصادية:

أ– **التنوع و التباين في حجم الثروات المتاحة:** إن المنطقة التي تضم مجموعة أقطار متباينة تشمل على أراضي متعددة المناخات و موارد مائية و ثروات بحرية و نهرية غابية و موارد معدنية و طاقوية، سيساعد على اتجاه كل بلد في إطار تحقيق مصلحته إلى التكامل مع البلد الآخر. فهذا التباين يعتبر العنصر الأساسي من المقومات المواتية للتكامل الاقتصادي، فهو يعتبر بمثابة الدافع الأول نحو التكامل، و أن البلد إنما يسعى إلى التكامل مع غيره ابتغاء تلافى ما لديه من حالات عوز و نواقص لأن التكامل يتيح له إمكانية حصوله على إمدادات و منافع ينالها من الأطراف التي يتكامل معها، و أن البلدان المغاربية كما تمت ملاحظتها تتنوع فيها تلك الموارد و الثروات و تتكامل لتشكّل مصدرا للتقدم الاقتصادي.⁵³

ب– **الموقع الإستراتيجي للمغرب العربي:** إن اتحاد المغرب العربي له أهميته الاقتصادية الخاصة، فهو يحتل موقع إستراتيجي هام حيث يطل على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي كبير جدا جنوب الاتحاد الأوروبي، كما يطل على المحيط الأطلسي، وهو يعد نقطة عبور أساسية إلى الدول الأفريقية يزخر بثروات طبيعية هائلة بعضها غير مستغل و الآخر غير مكتشف،⁵⁴ كما تتميز تضاريس المغرب العربي جغرافيا بوجود بحاري و مساقط مائية تسمح بتوليد طاقات كهربائية هائلة، و بهذا فإن الموقع في حد ذاته ثروة هائلة فيما لو استغلت في تقديم الخدمات الدولية المساندة من نقل جوي و بحري، وإنشاء مناطق صناعية تستوعب الأيدي العاملة المغاربية، و تستخدم التكنولوجيا المتقدمة لأقرب التجمعات الاقتصادية، و أفواها دول الاتحاد الأوروبي و أمريكا.

ج– **توافر رؤوس الأموال بشكل هائل:** يتوافر بالمغرب العربي رؤوس أموال هائلة، و يرجع ذلك بالأساس إلى ضخامة المداخيل النفطية لدول المغرب العربي المنتجة للنفط لكل من الجزائر و ليبيا، حيث إذا تم استثمارها داخل المنطقة المغاربية و توجيهها نحو عملية التنمية، فإن ذلك من شأنه أن يعمل على دعم التعاون الاقتصادي و الصناعي و البشري و يسهل عملية التكامل الاقتصادي المغاربي.

د– **التباين في حجم الطاقات البشرية المتاحة:** هناك دول مغاربية تتميز بوجود كثافة سكانية و أخرى ذات كثافة سكانية ضعيفة، مما يشجع على التقارب لتحقيق المصالح المتبادلة خاصة في القطاع الزراعي و الصناعي بالبلدان المغاربية التي يمتلك بعضها مساحات شاسعة غير مستغلة و موارد صناعية غير مستخدمة، يكمن عن طريق التكامل بين عنصر الأرض في دولة مثل ليبيا و عنصر العمالة في دولة كـالجزائر أو المغرب لتحقيق منافع كثيرة متبادلة و أن حركية الطاقات البشرية بين الأنشطة و القطاعات في السوق الاتحادية من شأنه أن يضمن تعظيم مصلحة الاقتصاديات القطرية من مدخل مقدرتها التنافسية المتعلقة بالأجور.⁵⁵

ه– **إتساع نطاق السوق المغاربية:** يضم المغرب العربي عدد سكان يناهز 80 مليون نسمة، و يتوقع أن يصل إلى 100 مليون نسمة في عام 2010م، مما يشكل سوقا استهلاكية واسعة، و يخلق الظروف لقيام صناعات تستفيد من وفورات الحجم و المزايا النسبية، و يحفز قيام الصناعات الغذائية و المكملة، و بالتالي يخلق فرص العمل، و يعزز من القدرات التنافسية و يطور من القدرات التقنية لهذه الصناعات.⁵⁶

و– **التحسن في الأوضاع الاقتصادية:** لقد حققت الدول المغاربية خلال السنوات الأخيرة إستقرار ملحوظاً في أوضاع اقتصادياتها الكلية، أوضاع تضخم منخفضة، إستقرار في أسعار صرف العملات، احتياطات خارجية كافية، فوائض في موازين المدفوعات، و كل هذه الأوضاع المستقرة نسبيا من شأنها أن تعمل على توفير الظروف الملائمة و الوقت المناسب لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود.

2.1.2.3 – معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي:

يعزو المختصون في شؤون المغرب العربي تعثر مسيرته التكاملية إلى مجموعة كبيرة من العوائق و التي ليست بالضرورة كلها اقتصادية، فجانب كبير من هذا الفشل يمكن إرجاعه إلى غياب إرادة سياسية صلبة و حقيقية لتكريس الاتحاد المغاربي، و عليه يمكن تقسيم معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي إلى عوامل اقتصادية و أخرى غير اقتصادية تتمثل في:

– العوامل غير الاقتصادية:

– غياب و تذبذب الإرادة السياسية لدى الأعضاء لتجسيد اتحاد المغرب العربي، و عدم استعداد هذه الدول للتخلي عن جزء من سيادتها القطرية لصالح الكيان المشترك المتمثل في الاتحاد المغاربي، مع العلم أن السياسة تعد العامل الحاسم في بناء أي تكتل اقتصادي

و سياسي جهوي.⁵⁷ كما أن اختلاف الأنظمة السياسية في البلدان المغاربية يعد من أهم معوقات أي نشاط جماعي لتحقيق الوحدة أو التكامل، لأن معظم هذه الأنظمة تضع المصلحة القطرية الآنية الظرفية في المقدمة بالمقارنة مع المصلحة القومية الحضارية البعيدة المدى، فالعامل السياسي لعب دورا بارزا في تعميق أزمة التكامل و قد أسهم في عدم الجدوية في التطبيق و غلبة النظرة الآنية على النظرة الطويلة المدى و طغيان المصالح العاجلة على المنافع الآجلة. كما انعكس ضعف الكفاءة السياسية في مظاهر عديدة أبرزها غلبة العلاقات الثنائية على العلاقات المتعددة الأطراف و تركيز الاهتمام بالمشاكل القطرية على حساب العمل القومي.⁵⁸

- إن النزوع إلى القطرية و رسوخ الدولة القومية و تقاليد النزعة الاستقلالية في بلدان المغرب العربي ولد نخبة سياسية التي نما وعيها السياسي و الإيديولوجي خارج إطار الحركة القومية العربية، ثم تضافر الاستتباع الاقتصادي المغاربي لأوروبا الجنوبية و التبعية الثقافية والعلمية الفرنكوفونية لفرنسا، الأمر الذي يدفع من درجة انشداد الانتظام الإقليمي إلى شمال حوض المتوسط.⁵⁹ و لقد انعكست هذه الحالة من القطرية أو التجزئة في مظاهر عديدة التي من أهمها: الاهتمام بالمشكلات القطرية على حساب المصلحة المغاربية المشتركة، و التأكيد على غلبة المصالح القطرية على القومية، كذلك تجنب و تفادي الالتزامات الجماعية لصالح العلاقات الثنائية و المبادرات الفردية.

- ظهور الخلافات و التأجيل المستمر لحل بعض القضايا السياسية المطروحة على منطقة المغرب العربي، وعلى رأس هذه القضايا، تسوية النزاع في الصحراء الغربية،⁶⁰ والتي ألفت بضلالها على العمل المغاربي مضبطة إياه، ويبدو أن العمل فيما يخص قضية الصحراء الغربية مازال بعيد وبالتالي قد يستمر امتدادها للتأثير على عمل الاتحاد، خاصة و أن الطرف المغربي يعتبر أن قضية الصحراء الغربية قضية وطنية لا يمكن أن توضع جانبا، في الوقت التي تؤكد فيه الجزائر بأن نزاع الصحراء الغربية يجب أن يفض بين المغرب و البوليزاريو في إطار تسوية سياسية طبقا لقرارات الأمم المتحدة. كما توجد هناك خلافات متعلقة برئاسة الاتحاد، فالتنافس الذي كاد أن يتحول إلى أزمة سياسية في عام 1989 انقلب إلى نقيضه عام 1995 عندما أصبحت الأزمة في أوجها، و الناتجة عن عدم توفر مرشح للرئاسة، حيث رفضه الرئيس الليبي بعد أن آل إليه بحكم النظام المعمول به في الاتحاد (الترتيب الأبجدي للدول) مريرا ذلك باختلافه الكبير مع شركائه في الاتحاد حول الموقف من العدو الصهيوني و الحضر الدولي المفروض على ليبيا.

- العوامل الاقتصادية:

- تباين السياسات و النظم الاقتصادية بين دول اتحاد المغرب العربي، فالأسلوب الذي تم اختياره لتحقيق التكامل لم يكن أسلوبا صحيحا فكل الإتفاقيات التي عقدت ركزت على تحرير التجارة الخارجية بين الأطراف كخطوة أولى للتكامل الاقتصادي مؤجلة بذلك تنسيق و توحيد السياسات الاقتصادية المختلفة، وهذا الأسلوب لا يتلاءم و طبيعة الاقتصاد في الدول النامية. بما في ذلك الدول المغاربية ذلك أن القاعدة الإنتاجية في الدول النامية تعتمد على عدد محدود من السلع الأولية التعدينية و الزراعية و هذا لا يسمح بتوسيع التبادل التجاري بين هذه الدول لتشابه هذه السلع في أغلب الأحيان. كما أن التقدم المتفاوت في تبني اقتصاد السوق خاصة ما بين المغرب و تونس من جهة و الجزائر و ليبيا و موريتانيا من جهة أخرى قد أثر بشكل فعلي على تحقيق تقدم فعلي في تحريك عملية الاندماج الفعلي.

- ثقل المديونية على دول الاتحاد أضحي من أهم العوامل السلبية على مستويات النمو والتنمية نتيجة للأثر المالي و الاقتصادي الذي تخلقه على التوازنات الداخلية و الخارجية لهذه الاقتصاديات، ويعكس هذا الجانب الفشل الذي لازم دول الاتحاد خلال تجارها التنموية وذلك رغم الاختلافات في توجهاتها و خيارها التنموية.

- تشابه هياكل الإنتاج الصناعية و الزراعية و التجارية لدول الاتحاد المغاربي مما جعلها تتنافس في السوق الداخلية و الخارجية بدل أن تخصص في المنتجات و تتكامل فيما بينها و توسع أسواقها الخارجية.

- التبعية الاقتصادية و التجارية لبلدان المغرب العربي إزاء البلدان المتقدمة، و التي ظهرت من خلال تزايد احتياجات الدول المغاربية من السلع بمختلف أنواعها من إنتاجية و استهلاكية، حيث أن هذه التبعية تجعل المصالح الخاصة لكل دولة مغاربية أكثر إلحاحا من

السعي لتحقيق المصلحة العامة لمجموع الدول المغاربية، وهذا الوضع يؤدي إلى حدوث تفتت بين الدول المغاربية ويضعف التعاون و التكامل المغاربي.

- تتوجه دول الاتحاد نحو التركيز في بناء ما يسمى بالأمن الاقتصادي، وما نتج عنه من إعاقه تحقيق أي تقدم أو تحسن في مستوى التجارة البينية التي لا تتجاوز 3% على أفضل تقدير، أي أن كل دولة من دول الاتحاد تركز على مصالحها الفردية الضيقة بغض النظر عن المصلحة العامة لدول الاتحاد، و ما يبرر ذلك هو التوجه و ارتباط دول الاتحاد بالاقتصاديات الغربية، بحكم عامل الهيمنة السياسية و العسكرية و الاقتصادية للدول المتقدمة.

الخاتمة (نتائج و توصيات):

في نهاية هذا بحث، وبعد توضيح الدور الذي يمكن أن تلعبه التكتلات الاقتصادية الإقليمية في ظل العولمة ، يمكن تقديم النتائج والتوصيات التالية:

I- النتائج:

– التكامل الاقتصادي عملية مركبة ومتعددة الأوجه، تضبطها قواعد ومبادئ مختلفة باختلاف النظريات والمدارس المؤسسة لها، كما أن التكامل الاقتصادي هو شكل من أشكال التعاون والتنسيق في العلاقات الاقتصادية بين دول مختلفة، يتضمن إزالة الحواجز والقيود على حركة التجارة الدولية والتنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية. وهذا بغية تحقيق مجموعة من الأهداف ذات الطابع الاقتصادي السياسي. – لقد أثارت التكتلات الإقليمية وتشابك علاقاتها بالإطار المتعدد الأطراف، وجهتها نظر مختلفتان، حيث يرى بعض المحللين الاقتصاديين أن هذه التكتلات قد تؤدي إلى تفتت النظام التجاري الدولي من خلال تبادل المزايا والأفضليات داخل التكتل، غير أنه من النتائج الملفتة للنظر، والتي تخص التوافق بين العولمة والإقليمية تلك النتيجة التي تلخص في كون أن الاتجاه نحو تكوين المزيد من التكتلات الإقليمية ينطوي على المزيد من تحرير التجارة العالمية ولو كان ذلك داخل نطاق الإقليم الاقتصادي للتكتل، وهو ما يولد درجة تحرير أكبر و أبعد مما تحدته اتفاقيات تحرير التجارة العالمية .

– العولمة ظاهرة مركبة تمتاز فيها السياسة و الاقتصاد والإيديولوجية والتقانة، تتضمن إزالة الحواجز و القيود بين الدول، والتي تعترض التدفق الحر للسلع و الخدمات و رؤوس الأموال و المعلومات في كل أرجاء المعمورة، فهي تنطوي بالأساس على تفعيل قوانين السوق، و تعزيز فاعلين و أسواق و تنظيمات على الصعيد العالمي.

– أصبحت العولمة حتمية يفرضها الوضع الاقتصادي العالمي الراهن، لذلك فإن العيش في عزلة عن العالم أصبح أمرا صعبا للغاية، كما أن النهوض بالاقتصاديات نحو التقدم أصبح أمرا صعب التحقيق على الدول المنفردة، لذلك فإن الانضمام إلى تكتل إقليمي أصبح أمرا ضروريا لتفادي التهميش من إطار الاقتصاد العالمي.

– في ظل العولمة وجدت الدول المغاربية نفسها أمام أمرين، أولهما التحرير الاقتصادي الذي تفرضه منظمة التجارة العالمية، وثانيها التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي تقودها الدول المتقدمة. وأصبح من الضروري أن تسعى الدول المغاربية إلى التكامل فيما بينها، وذلك لمواجهة التحديات التي تفرضها التطورات الاقتصادية الجديدة كالانفتاح السريع للاقتصاديات العالمية على بعضها البعض، وما رافق ذلك من منافسة السلع القادمة من الدول الصناعية للسلع المحلية في الدول النامية.

II – التوصيات:

إذا ما أرادت دول المغرب العربي أن تضمن نجاح تكتلها الاقتصادي، يجب أن تتوفر مجموعة من المبادئ و الإجراءات و المبادرات الضرورية والتي تساهم في صنع الجانب الأكبر من عوامل النجاح، متمثلة في:

- التعجيل بحل الخلافات السياسية العالقة، التي بسببها تعطل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي برمته، لذا يتوجب فتح حوار صريح بين أصحاب القرار في دول المغرب العربي مبني على أساس احترام الرأي الآخر و تحكيم العقل و الشرعية الدولية.

- تطبيق مبدأ الديمقراطية الحقيقية في الجانب السياسي و اقتصاد السوق في الجانب الاقتصادي، لأن هذين المبدئين هما سر نجاح العمليات التكاملية الاقتصادية.
- إن تحقيق التكامل الاقتصادي المغربي يمكن أن يكون من خلال تنمية التجارة البينية المغربية، وإقامة المشروعات المشتركة، و تشجيع الاستثمارات البينية، و هذا لا يتأتى إلا من خلال تنمية الموارد البشرية، و اكتساب القدرة التكنولوجية، و إزالة كافة العوائق أمام حرية انتقال عوامل الإنتاج.
- اتخاذ جملة من المبادرات تمهيدا لقيام منطقة التبادل الحر المغربية، من خلال الإسراع في توسيع شبكة الطرق البرية، و استكمال شبكة النقل بالسكك الحديدية، و تدعيم الشحن الجوي، و الإسراع بإتخاذ ترتيبات ملاحية فعالة تكفل نقل السلع المغربية في مواعيدها.
- إستغلال الإمكانيات المادية و البشرية و المالية لدول المنطقة إعتماذاً على مبدأ التخصص و تقسيم العمل، بغية تحسين الإنتاجية و الحفاظ على الموارد دون إستنزافها، مع تبادلي إقامة مشاريع متماثلة لكي تكون عملية إنشاء منطقة تبادل حر مفيدة للدول الأعضاء ككل .
- العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية المغربية، و خاصة فيما يتعلق بالإصلاح المالي و النقدي و المصرفي، و الإصلاح الضريبي و الجمركي، و تحرير الحساب الرأسمالي.
- بناء مؤسسات تنظيمية فعالة و قادرة على العملية التكاملية ككل.
- بناء إعلام حيوي و فعال يمكن من بناء الوعي المغربي، و يدعم الانتماء للمشروع الحضاري الواحد الذي يحقق مصلحة الجميع، و يبرز منافع التكامل و حالات النجاح، و يروج لفرص الاستثمار المنتج داخل البلدان المغربية.

المراجع

- ¹ دنزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص10.
- ² د. عماري عمار، فالي نبيلة، مقومات التكامل الاقتصادي العربي، الملتقى الدولي الثاني " التكامل الاقتصادي العربي الواقع والأفاق"، الأغواط، 17-19 أبريل 2007، ص129.
- ³ د. عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة: الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص31.
- ⁴ د. عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص24.
- ⁵ د. فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص06.
- ⁶ د. رابع فوضيل، التكامل الاقتصادي العربي معوقاته وأفاقه، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص3.
- ⁷ د. عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، مرجع سابق، ص30.
- ⁸ حلبي و هيبية، د. بلقاسم مصطفى، بوزيدي سعاد، تفاعل التكتلات الاقتصادية و المستجدات العالمية، الملتقى الدولي الثاني " التكامل الاقتصادي العربي الواقع والأفاق"، الأغواط، 17-19 أبريل 2007، ص290.
- ⁹ بن ذيب شفيق، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأفاق الإندماج الاقتصادي المغاربي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص03.
- ¹⁰ د. محمد جاب الله عماره، العلوم السياسية بين الأقاليم و العولمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص306.
- ¹¹ Jean-Marc SIROEN, La régionalisation de l'économie mondiale, Editions La Découverte, Paris, 2004, P6.
- ¹² أسامة المجذوب، العولمة و الإقليمية " مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2001، ص52.
- ¹³ د. فؤاد أبو ستيت، مرجع سابق، ص09.
- ¹⁴ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص310.
- ¹⁵ د. محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة و التجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص118.
- ¹⁶ د. حسن عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، القاهرة، دار الفكر العربي، 1998، ص142.
- ¹⁷ د. أحمد الكواز و آخرون، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي، مجلة جسر التنمية، العدد 81، مارس 2009، على الموقع الإلكتروني: <http://www.arab-api.org/devbrdg/brdg803.htm>
- ¹⁸ د. عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، مرجع سابق، ص32.
- ¹⁹ د. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكوز، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص24.
- ²⁰ د. سهير محمد السيد حسن، د. محمد البنا، الإتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص225.
- ²¹ د. سهير محمد السيد حسن، نفس المرجع، ص225.
- ²² د. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكوز، مرجع سابق، ص24.
- ²³ حلبي و هيبية، مرجع سابق، ص296.
- ²⁴ د. زايري بلقاسم، بلحسن هواري، تحليل إمكانيات التكامل الاقتصادي العربي في ضوء النظرية الكلاسيكية و الحديثة للتكامل الاقتصادي، الملتقى الدولي الثاني " التكامل الاقتصادي العربي الواقع والأفاق"، الأغواط، 17-19 أبريل 2007، ص151.
- ²⁵ مولاي لخضر عبد الرزاق، بوخاري عبد الحميد، التكامل الاقتصادي العربي وتعزيز التنافسية الدولية، الملتقى الدولي الثاني " التكامل الاقتصادي العربي الواقع والأفاق"، الأغواط، 17-19 أبريل 2007، ص340.
- ²⁶ د. مصطفى رجب، العولمة ذلك الخطر القادم، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص13.
- ²⁷ د. وليد زكريا صيام، فرص نجاح المؤسسات الصغيرة في ظل العولمة، الملتقى الدولي الأول حول العولمة و انعكاساتها على البلدان العربية، سكيكدة، 13-14 ماي 2001، ص05.
- ²⁸ د. محسن أحمد الخضير، العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001، ص20.
- ²⁹ د. إبراهيم بن ناصر، العولمة: مقاومة و استعمار، على العنوان الإلكتروني التالي: <http://www.albayan-magazine.com/files/global/14.htm>
- ³⁰ د. علي سعيد دقاق، العولمة و التكتلات الاقتصادية، على الموقع الإلكتروني التالي: <http://ali-hu.tripod.com/ali2.doc>
- ³¹ د. إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص169.
- ³² د. إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص169.
- ³³ د. أسامة المجذوب، مرجع سابق، ص179.
- ³⁴ د. محمد عبد القادر حاتم، العولمة مالها. و ما عليها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2005، ص293.
- ³⁵ د. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص258.
- ³⁶ د. محمد عبد القادر حاتم، مرجع سابق، ص294.
- ³⁷ د. فؤاد أبو ستيت، مرجع سابق، ص135-136.
- ³⁸ د. بلقاسم مصطفى، مرجع سابق، ص302.
- ³⁹ د. علي سعيد دقاق، العولمة و التكتلات الاقتصادية، على الموقع الإلكتروني التالي: <http://ali-hu.tripod.com/ali2.doc>
- ⁴⁰ د. مصطفى رشدي شبيحة، اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص134.
- ⁴¹ نفس المرجع، ص134.
- ⁴² د. مصطفى نابلي، التكتلات التجارية و الاقتصادية الإقليمية و أثرها على الشركات و المؤسسات العربية، عولمة الاقتصاد و الإدارة العربية « وائاق ندوة اتجاهات عولمة الاقتصاد و أثرها على الشركات و المؤسسات العربية»، 28-30 سبتمبر 1996، ط1، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1997، ص52.
- ⁴³ الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة و التكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص21.
- على الموقع الإلكتروني: <http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/grid-05-13-a.pdf>
- ⁴⁴ مداني لخضر، تطور سياسة التعريف الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف و التكتلات الاقتصادية الإقليمية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006، ص117.

45 إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 175-176.

46 عبد اللطيف بن أشنهو، التعلم من التجربة الأوروبية في بناء الوحدة المغربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 139، سبتمبر 1990، ص 19-20.

47 مسعود آيت شعلال، المغرب العربي حتمية تاريخية، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 04، الفصل الرابع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 12.

48 Riadh Zghal, L'Union Du Maghreb Arabe et La Mondialisation, Réalité Nationales et Mondialisation, Presses de l'Université du Québec, 2006, P167.

49 د. جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي "دراسة قانونية سياسية"، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص 18.

50 د. شام عبد الوهاب، اتحاد المغرب العربي و الشراكة الأورو-متوسطية "أوجه التكامل و التباين"، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية-الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004، منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي، 2005، ص 335-336.

51 عبد العزيز شرابي، فرص تجسيد اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر، عدد 10، 1998، ص 34.

52 Riyadh Zghal, Op.cit, P69.

53 د. صالح صالح، الإمكانات المتاحة و الإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة و الشراكة المتوازنة، الندوة الدولية العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية-الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004، منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي، شركة دار الهدى للطباعة، عين مليلة، الجزائر، 2005، ص 311.

54 الجزيرة نت، على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.aljazeera.net>

55 د. صالح صالح، مرجع سابق، ص 311.

56 محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي عن الاتحاد المغربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقيمة الاقتصادية، الدوحة، قطر، 7-8 نوفمبر 2007، ص 13. على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.uabonline.org/event/event-presentationdownload.php?id=176&eventid=65>

57 د. عبد العزيز شرابي، مرجع سابق، ص 36.

58 د. صالح صالح، مرجع سابق، ص 312.

59 عبد الإله بلقزيز، موقع اتحاد المغرب العربي من تحديات التسوية، مؤتمر "العالم العربي و احتمالات التسوية: مخاطر و تحديات"، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.lcps-lebanon.org/arabic/conf/95/arabworld/arabwbelkaziz2.html>

60 د. عبد العزيز شرابي، مرجع سابق، ص 36.